آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي

أ. بوزار صفية جامعة الجزائر 3 أ. كسيرة سمير جامعة الجزائر 3

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أبعاد ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي، وتعتبر البطالة ظاهرة عالمية منتشرة أساسا في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل . والبطالة هي التوقف لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة بمعدل يسمي معدل البطالة ، ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدى زيادة معدلات النمو.

الكلمات الدالة: البطالة، التشغيل، النظم الاقتصادية، النمو الاقتصادي النمو الديموغرافي.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'impacte de chômage sur l'économie, En cette période de forte crise économique mondiale, le chômage est, bien entendu, en forte hausse dans le monde. Même les pays dont les taux de croissance continuent à être élevés n'ont pas tardé à licencier des salariés par millions. Le taux de chômage, son indicateur, est donc bien plus qu'un simple indicateur économique comme peut l'être la balance commerciale ou encore le taux d'inflation, il est suivi avec beaucoup d'attention par les analystes. Un taux de chômage trop élevé peut diminuer croissance d'un pays. Un taux de chômage trop faible pourra entrainer une forte inflation.

مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلي نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن.

والبطالة هي التوقف لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة بمعدل يسمي معدل البطالة ، وهي تمثل الفرق بين كميتين أكبرهما هو كمية عناصر الإنتاج من الموارد البشرية والأسواق هي كمية فرص العمل المتاحة لتلك العناصر وتحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل ، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض.

وتحدث التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة عندما لا ستطيع الاقتصاد توليد قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل والبطالة القاسية تؤدي إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان.

ومن هدا الأخير يمكننا أن نطرح السؤال التالي حول مشكلة البطالة باعتبار أن البلدان العربية جزء من النامية فما هي البطالة وما هي أبعاد هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقسمه إلى عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي أهم التفسيرات الاقتصادية للبطالة؟
- ما هي أهم أنواع البطالة؟
- ما هي أسبابها ونتائجها وطرق علاجها؟

على ضوء هذه التساؤلات نقدم الفرضيات التالية:

- تكون البطالة بسبب قصور في العرض الكلي.
- تكون البطالة بسبب قصور في الطلب الكلي الفعال.

وللإجابة على هذه التساؤلات قسمنا بحثنا إلى ثلاث نقاط أساسية وهي الإطار النظري للبطالة أهم تفسيرات البطالة، أنواع البطالة وأخيرا مشاكل وطرق علاجها .

1 الإطار النظري للبطالة.

نقوم في هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة من تعاريف، أنواع، معدل البطالة ثم البطالة و الإنتاج.

1-1 تعريف البطالة.

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الإجباري (أو الاختياري) لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة و رغبتها في العمل والإنتاج.

وتعرف قوة العمل في أي مجتمع على أنها "مجموع الأفراد الذين هم في سن بين 15 و60 سنة ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الرغبات في العمل والطلاب بأنواعه"[1].

تعرف البطالة أيضا على أنها "عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا وامثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل".

نلاحظ من التعريف السابق :

– أن البطالة تعني عدم اشتغال كامل قوة العمل في المجتمع.

– أن البطالة تعني عدم الاستخدام كامل لقوة العمل، وهذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري أي يوجد جزء منها عاطل ويترتب على الاستخدام غير الكامل لهذا المورد الهام ضياع لجزء من الناتج القومي الذي يمكن الحصول عليه لو تم توظيف هذا العدد من العمال المتعطلين،ويترتب عنها انخفاض الدخل القومي للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة.

– إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد. وهذا يعني انه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم[2] .

يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط: أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل[3].

2-1 أنواع البطالة.

توجد أنواع عديدة ومختلفة للبطالة. وهذا يرجع إلى اختلاف سبب كل منها، وعلى ذلك يمكن القول إن وسائل علاج كل منها تختلف أيضا باختلاف أنواعها.

وبصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والإجبارية مع التعرض لتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منها.

1-2-1 البطالة الاختيارية.

وهي تعني وجود عدد من الإفراد لديهم القدرة على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد. معني هذا انه تتوافر لهم وظائف معينة ولكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها، وقد يرجع السبب لوجود هذه البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد اجر العامل الحقيقي عند مستوى أعلى من الأجر التوازني.

– *البطالة الاحتكاكية :* وتعني البطالة الاحتكاكية وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة للوقت الذي ينقضي عليهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم. وهي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لان الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لان أصحاب العمل لم يجدو بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم.

وعملية البحث سواء من جانب الباحثين عن عمل أو أصحاب العمل سوف تستمر دون توقف مغذية بذلك هذا النوع من البطالة[4] . ونظرا لان تدفق المعلومات لا يتم بصورة مثلى فان كل طرف يفضل الانتظار حتى يجد طلبه ،ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها :[5]

1*مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من هذه الوظيفة، حيث من المتوقع كلما زاد مستوى الأجر أو العائد من الوظيفة كلما قصرت فترة البحث عن وظائف وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الحصول على وظيفة ذو عائد أعلى،كلما طالت فترة البطالة الاحتكاكية وكلما زاد معدلها.

2* مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من خلال هذه الوظيفة بمعنى ما يحصل عليه الأفراد من إعانات وتأمينات اجتماعية وصحية وغيرها عند قبولهم العمل بوظيفة معينة فكلما زاد مستوى الأجر

العيني المتوقع الحصول عليه من وظيفة ما كلما توقعنا ان يقل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

3*درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، بمعنى هل هي دائمة ام لا؟ وذلك انه كلما زادت درجة الاستقرار في الوظيفة ما كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

4* درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة. بمعنى انه كلما كانت الدولة مستقرة اقتصاديا كلما قلت فترة البحث عن الوظيفة المناسبة وكلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

5*النقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم ،او النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوى المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم. فمن المتوقع كلما كان نقص في المعلومات زادت البطالة الاحتكاكية.

6* تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها حيث من المتوقع انه كلما زادت تكلفة البحث عن وظيفة أفضل وكلما قل معدل البطالة الاحتكاكية.

– *البطالة الموسمية* *: وتحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمل فيها بالموسمية*[6]*.*

وبعبارة أخرى هي حالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على سلعة معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها ومثال على ذلك موسم معاصر الزيتون أو موسم المنتجات الصيفية أو الشتوية ففي الموسم المخصص لهذه المنتجات يزداد الطلب عليها ويزدهر الأمر الذي يزيد من حجم الطلب على القوة العاملة المستخدمة بيد أن هذا الطلب ينحصر أو يختفي أحيان عند انتهاء موسم الإنتاج وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية[7]

– *البطالة الهيكلية* *:* تعرف البطالة الهيكلية على إنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب التطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، بيد أن الفيصل بين الأمرين إن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين أن امكانتهم ومؤهلاته لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.

ولنضرب مثال على البطالة الهيكلية ؛إن تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي مثلا فان الأمر يعني أن تغيرا جذريا قد حصل في هيكل الاقتصاد يستوجب انحصار العاملين في القطاع الأول لصالح القطاع الصناعة،وعليه من الصعب على المزارع العادي إن يتحول إلى موظف إنتاج على آلة حديثة.كما أن المجتمع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية. ويصبح على طالب الهندسة مثلا العودة من جديد لدراسة علم آخر للحصول على وظيفة مناسبة في احد البنوك حينما يكون الطلب اكبر على هذه المهن[8].

1-2-2 البطالة الإجبارية.

تعرف البطالة الإجبارية على أنها وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل وكذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون أعمالا ولا يعملون وبالتالي لا يحققون أي إنتاج[9].

كما يطلق على هذه البطالة أيضا البطالة الكينزية أو بطالة نقص الطلب، ويعرف كينز هذا النوع من البطالة بأنه تلك البطالة التي تتحقق عدم قدرة(أو كفاية) الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة، وهذا يعود أساسا إلى عدم مرونة الأجور النقدية بالانخفاض.

ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية ما يلي:

– ***البطالة الدورية*** : وهي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه، وينشأ هذا النوع كنتيجة لمرور اقتصاد أي دولة بمراحل تمثل الدورة الاقتصادية، فعند مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد والركود الاقتصادي، ينخفض الناتج القومي، وهو يعني تعطيل جزء من قوة العمل، إلى أن ينتقل الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة النمو والازدهار، وبالتالي فان نسبة البطالة سوف تنخفض والمتمثلة بإعادة تشغيل قوة العمل المتعطلة مرة أخرى[10].

– ***البطالة المقنعة :*** تعرف على أنها حالة يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى صفر أو يأخذ قيم سالبة،أي انه إذا تم تشغيل ايضا في للعمال فإنهم سوف يكونون في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي، بل على العكس من ذلك فان الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي[11]

وتستطيع تعريفها أيضا على أنها التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر[12].

*ويتم التفريق بين البطالة المقنعة وجميع الأنواع السابق ذكرها أن هذه الأخيرة تأثيرها واضح ويمكن قياسها واكتشافها،أما البطالة المقنعة فيصعب قياسها واكتشافها، وذلك أن القوة المعطلة تحسب مع القوة العاملة بينما في الحقيقة تعتبر معطلة والسبب في ذلك أن إنتاجها ضعيف جدا. وتظهر هذه البطالة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية[13].

– ***البطالة السلوكية :*** وهو نوع من البطالة ساد الاعتقاد برواجه نتيجة إحجام بعض العاطلين عن العمل عن الانخراط بوظائف دنيا خوفا من نظرة المجتمع . وبذلك تركت العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة ... للوافدين من الدول أخرى وبذلك بقاء بعض شباب هذه الدول دون عمل.

– ***البطالة الوافدة :*** وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هربا من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هته الدولة مما يجعلهم يزاحمون أبناء هته الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون[14].

1-3 معدل البطالة.

تعمل حكومات الدول المتخلفة على قياس معدل البطالة فيها عن طريق نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة فيها وذلك في لحظة زمنية معينة وعلى ذلك يمكن القول أن[15]:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل/ إجمالي عدد أفراد القوة العاملة

ومن الملاحظ إن قياس معدل البطالة بالطريقة السابقة لا يأخذ في الحسبان البطالة المقنعة والبطالة الموسمية. وتواجه هذه الطريقة عدة مشاكل منها:

وجود عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

1-4 البطالة والإنتاج.

نعلم انه في المدى القصير يكون الإنتاج (Y) دالة فقط في الطلب على العمل كما يلي:

$$Y = f(N) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وان هذه الدالة متزايدة ، أي انه يكفي لازدياد حجم الناتج (Y) إن يزداد الطلب على العمل L_d ولما كان ازدياد الطلب على العمل يعني تشغيل عدد إضافي في الأفراد العاطلين عن العمل فانه يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة .

وتوضيح هذه العلاقة بين الناتج Y ومعدل البطالة U في إطار رياضي أكثر تحديدا يسمى قانون آرثر أكان وينص هذا القانون على تباينات الناتج الحقيقي Yعن خط الاتجاه العام Y تتناسب عكسا مع تباينات معدل البطالة U عن معدل التوازني للبطالة $\bar{U}$. أما معامل التناسب فهو معدل نمو الناتج.

لهذا يكون لدينا المعادلة الآتية:

$$U - \overline{U} = -g\left(Y - \overline{Y}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: gهو معدل السنوي لنمو الناتج المحلي الحقيقي.

وتكتب المعادلة (2) كما يلي:

$$U = \overline{U} + g\overline{Y} - gY$$

من هذه العلاقة إذا اعتبرنا ناتج الاتجاه العام Y ومعدل البطالة التوازني $\bar{U}$ معلومتين ورمزنا للمجموع $\overline{U} + g\overline{Y}$ أي بالرمز U_c

فيكون لدينا المعادلة الآتية: $\left(U_c = \overline{U} + g\overline{Y}\right)$

$$U = U_c - gY \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وترتبط هذه المعادلة معدل البطالة U مباشرة مع حجم الناتج الحقيقي Y على اعتبار إن كلا من U_c و g ثابت. ويظهر معدل البطالة في هذه المعادلة على العلاقة سالبة مع حجم الناتج الحقيقي . وكلما كان ارتفاع حجم الناتج كبيرا من سنة لأخرى فان انخفاض معدل البطالة يكون كبيرا أيضا[16].

2 البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

بعد ما تطرقنا في المبحث السابق إلى أهم المفاهيم البطالة, سنسلط الضوء في هذا المبحث الثاني على تطور مفهوم البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و تفسيرات أخرى.

2-1 تفسير الكلاسيكي للبطالة.

تأسيسا على قانون "ساي" فان التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل وأي توازن دونه فهو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا استحالة حدوث بطالة

على نطاق واسع. فلو حدثت بطالة بين العمال بمعنى عرض عمل اكبر من الطلب عليه فان علاج ذلك سيكون سهل من خلال تخفيض الأجور حيث تؤدي وجود بطالة إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص للتوظيف مما يجعلهم يقبلون أجور اقل وهذا يعني انخفاض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثمة زيادة الحافز على زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على العمال.إلى إن تخفتي البطالة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض.

وهذا التوازن المستقر رهن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور، ومن هنا يرى الكلاسيك ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار والأجور وتجنبها لتحديد مستويات الأجور، كما يجب على النقابات العالمية إلا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة.

و قد استبعدوا من تحليلهم إمكانية حدوث أزمات إفراط إنتاج وبالتالي استحالة حدوث كساد وبطالة على نطاق واسع فإنهم مع ذلك لم يستبعدوا إمكانية حدوث البطالة الاختيارية وهي تنشا لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.

كما أنهم لم يسقطوا من تحليلهم إمكانية حدوث بطالة جزئية التي تنشأ بفعل الأخطاء التي تقع من رجال الأعمال عند تقدير إحجام الطلب والإنتاج كما اعتقدوا أن هذه البطالة سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور[17].

– *الاستثناء الكلاسيكي :* برغم أن نظرية روبرت "مالتوس" في السكان كانت تمثل أحد الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي ، إلا أنه اختلف هذا الأخير مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام حيث اعترض على قانون "ساي" للأسواق ومن ثم كان من الأوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي. لأزمات إفراط الإنتاج ومن ثم ظهور البطالة على نطاق واسع.

فقد كان يعتقد انه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك (نجد تفسيره يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال).

والحقيقة أن "مالتوس" قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكي، وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من

اللازم أي أكثر مما تستدعيه حاجة السوق، وإذا حدث ذلك فمن الواضح أن الأسعار ستهبط، والأرباح ستقل، والباحث على الإنتاج سيتدهور ومن ثمة تظهر البطالة.

غير أن ريكاردو وضع "مالتوس" في ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح، ومن ثم فان الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالي لا يمثل تسربا من دورة الدخل.

وقد نادى "مالتوس" بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك حتى يتلاقى احتمالات أزمات الإنتاج العامة والبطالة، خاصة وأنه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه، ولذلك ندى "مالتوس" بضرورة وجود طرف ثالث لا يعمل في مجال الإنتاج، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وهكذا رأي "مالتوس" ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة ويمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي[18].

2-2 تفسير البطالة عند النيوكلاسيك.

ترى مدرسة النيوكلاسيك عدم وجود بطالة إجبارية كما يرى "كينز"، فأنصار هذه المدرسة يرون أنه إذا توافرت عدة فروض منها:

- تطابق ظروف المنافسة الكاملة في سوق العمل.
- التجانس التام في عنصر العمل.
- حرية انتقال العمل.
- العلم التام بأحوال السوق .

فضلا عن المرونة التامة للأجور فإن البطالة الإجبارية سوف تختفي وسيتضمن التخصص الأمثل للموارد وتوزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة توزيعا أمثلا.

لكن حتى بداية الثلاثينيات، كان هناك شعور عام بين أعلام الاقتصاديين لهذه الفترة بأن الأجور تفشل في الهبوط تجاوبا مع هبوط الأسعار في فترة الكساد ومن ثمة تنتشر البطالة.

ولم يكن أمام الكتاب الكلاسيك المحدثين من أمثال "بيجو" من وسيلة لعلاج مشكلة البطالة سوى خفض معدلات الأجور(ولأن كان من المسلم به بينهم أنه من الصعب عمليا تحقيق الخفض في الأجور

بسبب معارضة النقابات العمالية) وقد يركز "بيجو" فعلا في تحليله لعلاج البطالة على خفض الأجور إذ أن ذلك يؤدي إلى هبوط نفقة الإنتاج الحدية تجاوبا مع هبوط الأسعار الأمر الذي يقضي إلى احتفاظ المنظمين بالمعدلات السائدة للأرباح أو زيادتها في بعض الأحوال (إذا كانت نسبة خفض الأجور كبيرة نوعا ما)، وبالتالي إلى أن يعمدوا إلى تشغيل العمال المتعطلين.

وقد أطلق على هذا التحليل في الأدبيات الاقتصادية" أثر بيجو" نسبة إلى أفكار التي قدمها في علاج البطالة.

وهنا يبدي"كينز" اعتراضين جوهريين:

الاعتراض الأول: هو أن العمال يهتمون أساسا بالأجور النقدية، وفي داخل حدود معينة لا يهتمون بالأجور الحقيقية، ويتضح هذا من أنهم لا يسحبون عملهم إزاء أي انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع بسيط للأسعار. ولكنهم يعارضون بشدة أي خفض أجورهم الحقيقية بسبب خفض في أجورهم النقدية.

أما *الاعتراض الثاني:* فهو خطأ في الاعتقاد بأن العمال هم عادة في وضع يسمح لهم بتحديد أجورهم الحقيقية وذلك عن طريق أجورهم النقدية. وتعترض النظرية الكلاسيكية أن الهبوط المتفق عليه في الأجور النقدية من جانب العمال يجعل الأجور الحقيقية تنخفض بنفس النسبة، ولكن هذا يحدث فقط، إذا بقيت الأسعار ثابتة بينما تنخفض الأجور النقدية.

ولكن النظرية الكلاسيكية نفسها تعتقد أن الأسعار تنحدر بالنفقة الحدية، ومن الحقائق المسلم بها أن نفقة الأجور تكون نسبة كبيرة منها، وهذا يعني أن هبوط الأجور النقدية يسبب انخفاض الأسعار في ظل المنافسة إلى درجة ما. أن لم يكن بنفس النسبة، ويتضح من ذلك أن هبوط الأجر النقدي لا يسبب هبوط الحقيقي وبهذه الطريقة تفشل مساومات الأجور في تحديد الأجور الحقيقية. ومن ثمة الأجر الحقيقي W/P تبقى ثابتة و يصبح العامل في حالة بطالة إجبارية[19].

2-3 النظريات النقدية في تفسير البطالة.

إن النقديين يعتقدوا أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فان تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها وإلا من خلال تضخم

مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، بيد أن المشكلة هنا ، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي؟.

نجد النقديين إذن ينطلقون في تحليل البطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتطلعون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم، ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكنزيين وغير الكنزيين هذه النظرية الميتافيزيقية لمشكلة البطالة [20] .

2-4 التفسير الكينزي للبطالة.

يرتبط مفهوم البطالة عند "كينز" بانخفاض مستوى الطلب الكلي والصفة المميزة لمفهوم البطالة هذه في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند "كينز" عنه في التحليل الكلاسيكي، إذ يفترض "كينز" في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام. في حين لا يعترضون انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابت وذلك رغبة منهم في الاحتفاظ على أجورهم النسبية.

أي إن العمال يتقبلون انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوي العام للأسعار ولكن لا يتقبلون مثل هذا الانخفاض عن طريق تخفيض أجورهم النقدية. لأن الأول يتأثر به جميع العمال تقريبا بالتساوي، في حين ينعكس انخفاض أجورهم النقدية على تلك المجموعة المعينة من العمال فقط وعلى ضوء هذا التحليل يفترض "كينز" حمود الأجر النقدي نحو الأسفل وينظر على أنه عامل خارجي في النموذج [21] .

يتحدد عرض العمل في النموذج الكينزي عن طريق المفاوضات الجماعية بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال. وينتج عن المفاوضات أن يكون الأجر النقدي مثبت عند مستوى معين، وهو المستوى الذي يجعل عدد معين من العمال راغبا وقادرا على العمل في ظله. وفي ظل هذا المستوى المثبت

للأجر النقدي للعمل يكون عرض العمل لا نهائي المرونة بمعنى أن جزء من منحنى عرض العمل يكون خط مستقيما[22].

وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند معدل الأجر النقدي الأدنى فانه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب[23].

قد يكون التوازن في سوق العمل في ظل النموذج الكينزي توازن عمالة كاملة إذا تم تشغيل كل العمال الراغبين في العمل بالأجر السائد، وهنا لا يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي ولكن قد يتحقق التوازن في النموذج الكينزي مع وجود بطالة إجبارية في سوق العمل وتلك خاصية للنموذج الكينزي وحده[24].

وفي الخير بما أن "كينز" يربط مفهوم البطالة بانخفاض مستوى الكلي لهذا ينادي كينز برفع مستوى الأجور حتى يمكن زيادة دخول الطبقات العامة وزيادة إنفاقها على الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي على الاستهلاك كجزء من الطلب الكلي الفعال مما يعمل أيضا على تشجيع الاستثمار نتيجة للتوسع في إنتاج سلع الاستهلاك. وفي دعوة "كينز" الأجزاء بالذات فانه يعارض الكلاسيك المحدثين(بيجو في مقدمتهم) الذين يؤيدون فكرة علاج البطالة عن طريق خفض الأجور النقدية وحجة "كينز" في ذلك إن كانت الأجور جزء من نفقة الإنتاج من وجهة نظر المنظمين،إلا أنها مع ذلك جزء من الطلب الكلي الفعال. وعلى ذلك فان خفض الأجور ينطوي على النقص في الطلب الفعال مما يؤدي إلى نقص الاستثمار وكأن تخفيض الأجور ليس وسيلة لعلاج البطالة بل هو مفتاح في زيادة حدتها.

مما سبق نجد أن "كينز" لم يكتف بمعارضة الكلاسيك المحدثين بدعوتهم في خفض الأجور بل أنه قدم إلى الفكر الاقتصادي أسبابا دامغة لنشوء ظاهرة البطالة المزمنة تتلخص في:

- قلة فرص الاستثمار عند بلوغ الدول الغنية المتقدمة مرحلة النضج الاقتصادي.
- تناقص ميل الاستهلاك في هذه الدول.

ويؤدي هذين العاملين إلى إمكانية ميل الطلب الكلي إلى الهبوط إلى ما دون العرض الكلي[25].

2-5 التفسير التكنولوجي للبطالة.

إن حدوث بعض المخترعات والمبتكرات في مجال الإنتاج السلع يؤدي إلى تخفيض التكاليف وكذلك تحقيق أرباح كبيرة وجود ة أكبر مما يدفع منضمين آخرين لتقليدهم والدخول إلى حلبة الإنتاج، بما أن الطلب والأسعار سلعهم انخفضت وبذلك يكونوا مهددين بفقدان سوقهم بفعل المنافسات الجديدة وتحت تأثير الأسعار المنخفضة التي نجمت عن التكنولوجيا، وبذلك قد يؤدي إلى إغلاق وإفلاس بعض المشروعات القديمة وبذلك تحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بها وهكذا فانه في الوقت الذي خلف فيه الابتكار الجديد موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، خلق في نفس الوقت موجة من الانكماش والركود والبطالة لقطاعات أخرى.

وان عاجلا أو أجلا فسوف ينتهي الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة، فسوف يزدحم السوق بالسلع الجديدة وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية وتبدأ الأسعار في الانخفاض وهو الذي يقلل من عدد المنظمين الجدد الذين يدخلون ساحات التقليد والإنتاج لان معدلات الربح بدأت تهبط وهنا ينخفض الاستثمار لعدم ملائمة البيئة الاقتصادية، ويبدأ المستثمرون في سداد ديونهم للجهاز المصرفي مما يخلق آثار انكماشية أخرى تعمق من حدة الأزمة، وتبدأ مرحلة الركود، فترتفع معدلات البطالة وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات.

ورغم ذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين بأن المخترعات الحديثة التي قدمت العديد من المبتكرات، خاصة في مجال التكنولوجيا. رغم أن تأثيراتها سلبية في كثير من الأحيان على العمالة، إلا أنها ستوفر في المستقبل فرص كافية للعمل لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم حاليا، وأن البطالة التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي، ويضيف هؤلاء أن تطور الرأسمالية المبكرة كان يشير دوما إلى الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل، وأن هذا الأثر سرعان ما يختفي بعد أن تبدأ موجة الانتعاش التي تخلفها هذه التكنولوجيا.

كما قدم عدد من الباحثين بالرد على الاتجاه الذي يرى أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى خلق بطالة مستمرة بين العمال، من خلال طرح فكرة آليات التعويض التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة.

والمقصود بذلك أن النظام وهو يخوض غمار التحول إلى التكنولوجيا الجديدة قادر على " نشر منافع التغير التكنولوجي، بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة تحل محل الوظائف التي تكون فقدت"

ومن أهم آليات التعويض التي يشيرون إليها وتخفف من حدة تأثير التكنولوجيا في البطالة ما يلي :

– أن المبتكرات الجديدة غالبا ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع، ومن ثم تخفيض سعرها مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المباعة والمنتجة، على النحو الذي يخلق فرص لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به بطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

– أن المبتكرات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعا في دخول الناس، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع(وهو ما يعرف بأثر بيجو) مما يخلق حافزا لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

– كذلك يشير أنصار فكرة آليات التعويض إلى أن الحكومات في البلدان الصناعية الرأسمالية، أصبحت تقدم إعانات مالية، وبرامج اجتماعية لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم.

والدلالة النظرية لفكرة آليات التعويض هي أن مكاسب الإنتاجية التي تنجم عن التكنولوجيا سوف توزع على نحو يستفيد منه الجميع.

لكن المشكلة العويصة هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال شكل مشاريع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وهندسة عنصر العمل، في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك خلق لوظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة بل أنه في الوقت الذي تتزايد فيه إنتاجية عنصر العمل– تحت تأثير المبتكرات الجديدة– تزايد عمليات تسريح العمالة بشكل كبير. ولا عجب في هذا فقد أصبحت المبتكرات الجديدة تتميز بثلاث سمات مهمة هي:

– أنها موفرة للوقت.

– موفرة لليد العاملة.

– موفرة للمواد الخام.

في ضوء ذلك فانه حتى لو أدت المبتكرات الجديدة إلى خفض أسعار السلع، فان صعوبة زي'ادة الطلب عليها تكمن في عدم وجود الدخل الذي يخلق هذه الزيادة بسبب تعطل العمال والموظفين، ليس

المهم إذن هو خفض الأسعار بل وجود الطلب الفعال الذي يتعامل مع هذه الأسعار ولن تستطيع إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا هنا في زيادة الطلب بسبب انخفاض مقدارها مقارنة بالدخل المفقود نتيجة للبطالة.

ضف إلى ذلك أن قطاع الخدمات الذي عرف عنه حتى وقت قريب أنه المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة وللعمالة الفائضة تعرض منذ عدة سنوات لموجة انكماشية سواء من حيث معدلات نموه أو من حيث ضعف قدرته على استيعاب العمالة ، بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت إليه من أحداث وفرة كبيرة من القوة العاملة المشتغلة فيه من جراء استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديدة.

ورغم أن نظم إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي، قد لعبت دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة وخاصة في جانبها الاجتماعي والإنساني حيث امتصت كثيرا من آثار التكنولوجيا الحديثة في زيادة البطالة. إلا أنه من المشاهد الآن وفي ظل صعود الليبرالية الجديدة والعولمة وتصاعد الدعوة لعودة آليات السوق المطلقة وأن مشروعات إعانات البطالة والضمان الاجتماعي يعاد النظر فيها لتخفيض حجم الإنفاق العام عليها، توخيا لعجز الموازنة العامة، ولهذا لا يجوز التفاؤل كثيرا بشأن الدور الذي تلعبه حكومات البلدان الصناعة حاليا، في مجال آليات تعويض الخسائر الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة[26] .

2-6 تفسير آخر للبطالة.

كما ظهرت أفكار جديدة تفسر تعطل فئة الشباب وذلك لعدم التدريب والتحصل العلمي المنخفض. فإذا افترضنا وجود فائض عرض من الأفراد المتعلمين، وأن الأفراد الحاصلين على مؤهل جامعي لم يجدوا العمل الذي يتناسب مع مؤهلهم الجامعي، هنا يستعمل هؤلاء الأفراد على قبول وظائف يعمل بها أفراد حاصلين على مؤهلات متوسطة، وفي تلك الحالة سيميل أصحاب العمل إلى تشغيل أصحاب المؤهلات العليا بدلا من المؤهلات المتوسطة طالما كانت الجور لن تتغير ومن ثم يجد أصحاب المؤهلات المتوسطة أنفسهم خارج سوق العمل ويضطرون بالتالي إلى قبول وظائف لا تتناسب مع مؤهلهم التعليمي، وهنا يميل أصحاب العمل إلى تشغيل هؤلاء الأفراد الحاصلين على التعليم المتوسط بدلا من الأفراد الحاصلين على التعليم أولي، وهكذا يجد الأفراد الحاصلين على التعليم

أولي أنفسهم خارج سوق العمل وتزداد نسبة البطالة بينهم وبعبارة أخرى نجد أن هناك إزاحة من أعلى السلم التعليمي إلى أسفل السلم التعليمي حتى يجد الأفراد الحاصلين على التعليم أولى وبسيط أنفسهم في حالة بطالة وخارج سوق العمل، ومن هنا يتضح الدور الرئيسي للتعليم في تخفيف من حدة مشكلة بطالة الشباب.

ومن ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن السبب الرئيسي في وجود بطالة الشباب يرجع إلى النظام التعليمي نفسه، فقد يفشل النظام التعليمي في إعطاء الأفراد التدريب والخبرة اللازمة والتي يحتاجها سوق العمل، ومن هنا ينادي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة وجود نظام للتدريب المهني كحلقة وصل بين التعليم الرسمي والدخول في سوق العمل.

وقد حاول البعض تفسير مفهوم البطالة على أساس نقص المعلومات، ففي أوائل الستينات حاول "ستيجلر" تفسير البطالة في المجتمع الأمريكي على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي به. وقام تحليله على أساس إسقاط فرض أساسي من فروض النموذج النيوكلاسيكي لسوق العمل وهو العلم التام بأحوال السوق، وقدم سيتجلر" نموذج البحث عن العمل" والذي يوضح فيه صعوبة حصول الأفراد المنتمين إلى قوة العمل، وكذلك أصحاب العمل، على معلومات كاملة عن أحوال السوق والحصول على هذه المعلومات قد يكون مكلف من الناحية المالية أو أنه قد يستغرق فترة زمنية طويلة، ومن هنا نجد أنه على الرغم من عدم وجود اختلال بين عرض العمل والطلب عليه إلا أن وجود فرص عمل شاغرة يعني وجود بطالة[27] .

3 مشاكل البطالة وحلولها.

سنخص هذا المبحث في طرح أهم المشاكل الاقتصادية للبطالة و الآثار المترتبة عنها و التطرق كذلك إلى بعض الحلول المقترحة.

3-1 المشاكل الاقتصادية للبطالة.

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد القومي منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسوف نركز في هذا البحث على الآثار الاقتصادية فقط ونذكر منها ما يلي :

– تعني بطالة حالة عدم التشغيل الكامل ، أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن التوظيف الكامل[28].

– انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي.

ويزداد هذا الأثر سواء في الاقتصاديات النامية والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية والتي لديها مشكلة اقتصادية حادة. فمعظم الدول النامية تزداد حدة المشكلة الاقتصادية فيها، والتي تعني الندرة في الموارد الاقتصادية لديها إلى جانب سوء استخدامها بمعنى عدم استخدامها استخداما أمثل وكاملا. وعلى ذلك فان وجود مشكلة البطالة في مجتمع نامي يعاني أصلا من ندرة الموارد الاقتصادية فهذا يعني زيادة الوضع سواء فيه وانخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.

– انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.

– اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع[29] .

– تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية[30] ، حيث في كثير من دول العالم –خاصة الدول المتقدمة– تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لا سيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، فمن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة[31].

– يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلالها هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج[32]، كما تعتبر البطالة هدر للطاقات الاقتصادية والتفريط بمورد نادر.

– هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، وهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خبراتهم[33].

– ضياع في تكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على العنصر البشري[34].

3-2 أثار البطالة على النمو السكاني.

لازالت الأبحاث قاصرة عن تقديم تفسير واضح حول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية فلقد أثبتت بعض التجارب أن البلدان التي توصلت إلى تنمية ناجحة كانت لديها معدلات نمو أعلى للإنتاج منها للسكان. ولكي تصبح التنمية المستمرة أداة من أجل الوصول إلى رفاه الإنسان يجب أن نفهم إشكالية العلاقة بين نمو السكان ووفرة الموارد والبيئة والتنمية. أن رفاه الإنسان والتنمية الاقتصادية كلاهما يعتمدان على خلق فرص عمل منتجة للعاطلين عن العمل وللأعداد الكبيرة التي تدخل إلى سوق العمل.

وغالباً ما تتلازم البطالة مع الكثير من الأمراض الاجتماعية المتأزمة كالأمية وتردي أوضاع النساء وسوء التغذية والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية مع الفقر. ومن إفرازات هذه العوامل زيادة معدلات الخصوبة ووفيات عالية وإنتاجية اقتصادية منخفضة، كما أن الفقر وهو النتيجة الحتمية للبطالة يتلازم أيضا مع التوزيع الجغرافي غير المتكافئ للسكان.

وأن الحد من البطالة سوف يبطيء النمو السكاني والعكس صحيح. فإبطاء النمو السكاني سوف يخفض معدلات الإنجاب وبالتالي يخفض حجم الأجيال الشابة وتسارع النمو في القوى العاملة. ومن جهة أخرى فأن البطالة والفقر متلازمان أيضا مع الإنتاجية والدخل ومستوى المعيشة. وأن خسارة موارد الدخل وخصوصاً في البلدان العربية الفقيرة حيث لا وجود لإعانات العاطلين عن العمل تفضي إلى الفقر. وتواجه منطقة الشرق الأوسط معوقات عدة بالنسبة إلى عوامل الفقر والنمو السكاني حيث أن معدل النمو السكاني في هذه المنطقة كان الأعلى بين سائر مناطق العالم النامي (2،9% للفترة 1960–1995) ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة الخاصة بالدول العربية الأكثر ارتفاعاً بعد دول جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1992–2000 ومن المتوقع أيضا أن تتساوى هذه النسبة تقريباً مع البلدان الأقل نمواً (2،7%) وأن تكون أعلى منها للبلدان النامية (1،9%) وبالرغم من ارتفاع عدد السكان في البلدان العربية بمعدل الضعفين بين أواخر عام 1959 وأوائل عام 1980، إلا أن تسارع النمو الاقتصادي قد سمح

بتحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين في تلك الفترة حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وارتفع العمر المتوقع عند الولادة ومعدل سنوات الدراسة وانخفضت معدلات وفيات الأطفال بسبب تحسن الوضع والوعي الصحي للسكان. ولكن قدرة الدول العربية على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان أصبحت في الثمانينات متواضعة بسبب تباطوء النمو الاقتصادي وتعاقب الزيادات السكانية والنزاعات الداخلية والحروب الخارجية في كثير من بلدان الوطن العربي.

ومن الواضح ان معدل النمو السكاني في البلدان العربية في الفترة مابين 1960-1980 كان أعلى بكثير من النمو الاقتصادي للفترة مابين(1980–2000) وهذا لم يحصل في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية عموماً. ولم يكن تعبيراً عن اتجاه عام على المستوى العالمي. وكما بينا سابقاً فأن النمو السكاني السنوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 2،9% في عام 1995 ولكن هذا المعدل يختلف بحسب البلدان العربية المختلفة حيث يتراوح بين 1،9% في تونس و3،5% في اليمن و 3،1% في الصومال و2،7% في الجزائر للفترة من 1992-2000. وتختلف أسباب هذه الزيادات في عدد السكان من دولة لأخرى بحسب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية وتتمثل في الهجرة ومعدلات الخصوبة المرتفعة ومعدلات الوفيات المنخفضة وغيرها. وتمارس الزيادة السكانية السريعة والتوزيع السكاني غير المتكافئ في العالم العربي ضغوطاً على مستويات عدة تتمثل في عدم أو سوء إدارة واستغلال الموارد النادرة من أجل تأمين فرص التعليم والخدمات الصحية للأسرة الفقيرة وتأمين فرص الوصول على العمالة المنتجة. غير أن هذه الزيادات السكانية المستمرة ستبقى عاملاً معوقاً للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصادياً من العالم العربي وبالتالي للمساعي التي تهدف للحد من الفقر.

كما أن اقتصاد الدول العربية المختلفة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان من بين الاقتصادات الأكثر نمواً في العالم. وبلغت نسبة النمو السنوي في أجر العامل حوالي 4% للفترة مابين 1970-1980 وذلك بسبب الانتعاشة النفطية في المنطقة آنذاك. ولكن منذ عام 1975 بدأت نسبة النمو والإنتاجية تنخفض. بينما ارتفعت البطالة وتراجع الأجور الفعلية لاعتماد الدول العربية على النفط مما أثر وبشكل كبير في جعل هذه الدول شديدة الحساسية للتقلبات في الأسعار الدولية.

ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان ممن هم في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في البلدان العربية في السنوات القادمة بسبب الزيادة في معدل العمر المتوقع وتحسن المستوى الصحي. ومن

المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى من نسبة النمو السكاني بما لا يزيد عن الثلث. كما يتوقع أن تصل نسبة الزيادة في حجم العمالة في ثمانية دول في المنطقة (الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، اليمن) إلى 4% سنوياً. مما يعني ارتفاع حجم القوى العاملة بمعدل الضعفين بين عام 1990 وعام 2010. وقد أصبحت البطالة تشكل مشكلة أساسية في الكثير من البلدان العربية بسبب ازدياد حجم القوى العاملة وتراجع نمو فرص التشغيل حتى باتت عام 1993 أعلى من أي منطقة أخرى في العالم. وتختلف معدلات البطالة بحسب الدول المختلفة في المنطقة وتصل معدلاتها إلى 20% في الجزائر والأردن واليمن بينما تقارب 15% في مصر وتونس.

ويشار إلى ان معدلات البطالة أعلى نسبياً في المناطق الحضرية وفي صفوف الإناث. ففي الأردن مثلاً تقارب معدلات البطالة 18% وتتجاوز هذه النسبة لدى الإناث بمعدل الضعف. كذلك فأن البطالة تشكل نسباً عالية قياساً لما موجود في المناطق الريفية كما هو الحال في مصر والمغرب التي تزيد نسبة البطالة في المدن بنسبة أربعة أضعاف عن مثيلاتها في الريف.

3-3 علاج البطالة .

توجد وسائل عديدة لعلاج البطالة، حيث تختلف هذه الوسائل باختلاف نوع كل منها، وكلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن تحديد سياسات وسائل علاجها ونلاحظ هنا:

– إذا كانت البطالة هيكلية فانه يمكن علاجها عن طريق إتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل وذلك عن طريق إيجاد مراكز تدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي بمثابة حلقة اتصال بين وحدات عنصر العمل أو بين رجال الأعمال وهم الذين يطلبون خدمات عنصر العمل، حيث تقوم هذه المكاتب بجمع البيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها وتعمل على الإعلان عنها للباحثين عن العمل حتى يكونوا على علم دائم بها والتحاق بها إذا ما توفرت فيهم الشروط المطلوبة.

– إذا كانت بطالة احتكاكية فانه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين وحدات عنصر العمل وبين رجال الأعمال وذلك للإعلان عن وظائف الشاغرة لديهم.

– يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا ما صاحب ذلك إنشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن زيادة السكانية السريعة.

– يمكن علاج البطالة الناتجة عن قصور الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات نقدية مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، فالسياسة نقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

– إذا كانت بطالة موسمية فانه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين وانخراطهم على أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشغلون فيها أساسا [35] .

– تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراهما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه.

– تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

– في البلدان النامية بشكل خاص يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة المعبرة في خلق فرص للعمل فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل ولا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها[36] .

ويمكن تصنيف الحلول إلى أربع مجموعات رئيسية :

3-3-1 الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، التي تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما تصطحب بارتفاع في طلب على القوة العاملة.

3-3-2 خفض تكلفة العمل.

في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء من فكرة معينة فجواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة مرتفعة، ويضعف بالتالي من

الموقف التنافسي للمنتجات ومن ثمة زيادة معدل البطالة، وبالتالي فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج.وتوظيف المزيج وبالتالي انخفاض الأجور يسهم في خفض معدلات البطالة.

3-3-3 تعديل ظروف السوق.

يرى أصحاب هذا الرأي أن علاج أزمة البطالة تقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النمو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة :

- إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور.
- تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين والحاجة إلى حفز ميولهم اتجاه العمل.
- إعادة تدريب العاطلين لمساعدتهم في تنمية مهارتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

3-3-4 الحاجة إلى بيئة دولية مواتية.

يجب ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره ولما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذا الاقتصاد[37].

خاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. و لعل البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها و من ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها.

و تعد مشكلة البطالة أعظم المشاكل الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل. وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجيا الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية و حتى الأزمات المالية و الاقتصادية لعبت هي الأخرى دورا في تنامي ظاهرة البطالة.

و هذا ما يجعل علاجها ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومات خاصة حكومات الدول النامية التي تفتقد الوسائل الناجعة للقضاء عليها.

قائمة التهميش

[1] هيثم الزغبي، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي،2001. ص 145

[2] احمد رمضان، عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر، مصر، 2004. ص 256

[3] ب.برينية وا.سيمون. ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1989. ص 311.

[4] احمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق. ص 259.

[5] أ.د.احمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق. ص 221.

[6] احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2002. ص 301.

[7] هيثم الزغبي، مرجع سابق، ص 148.

[8] خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2000. ص 264

[9] احمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق. ص 262

[10] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص148.

[11] احمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق. ص223

[12] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق. ص 270

[13] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص 148

[14] خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق. ص271

[15] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص145

[16] احمد الأشقر، مرجع سابق. ص 303.

[17] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت. ص 194.

[18] رمزي زكي، نفس المرجع السابق. ص 196.

[19] حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، دار الكتاب الحديث للنشر، جزء 2، مصر. ص 858

[20] رمزي زكي، مرجع سابق. ص 449

[21] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 3، الجزائر، 2005. ص 217

[22] أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة لنشر، مصر. 1998. ص 329

[23] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000. ص275

[24] أحمد أبو الفتوح الثقافة، مرجع سابق. ص 329

[25] حسين عمر، مرجع سابق. ص 859

[26] رمزي زكي، مرجع سابق. ص449.

[27] محمد أحمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق. ص 216

[28] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص 149

[29] احمد رمضان نعمة اللع، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق. ص 274

[30] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص 149.

[31] احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق. ص 275

[32] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص 146

[33] عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية للكتاب، الجزائر، 2004. ص 160

[34] احمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية ناصف، مرجع سابق. ص 262

[35] هيثم الزغبي، مرجع سابق. ص 149

[36] عبد الرحمان يسري، مرجع سابق. ص 221

[37] زكي رمزي، مرجع سابق. ص 481